ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

إصدار شهري

قضايا "الحوار الوطني"
محددات ورؤى إصلاحية

2022
العدد (41)
السنة الثالثة
ecss.com.eg

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

"تعاونكم أساس تقدمنا"

لا يجوز نسخ او استعمال كل او جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار، بآى شكل من الاشكال، او بأية وسيلة من الوسائل.سواء التصوير او النقل الالكتروني او غيرها، دون إذن كتابى مسبق من الناشر.

تقديرات مصرية

قضايا "الحوار الوطني".. محددات ورؤى إصلاحية

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خـــالد عكاشـــة

المدير العام

د. عبد المنعم سعيد

المستشار الأكاديمي

تحرير

د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية

د. محمد كمال

د. دلال محمود

د. جمال عبدالجواد

أ. مجدي صبحي

د. نهى بكر

د. رغدة البهي

بيانات وإحصائيات

هبة زين

إخراج فني

أحمد حسني

ecss.com.eg

/ecsstudies

تقديرات مصرية

إصـــدار شـهـري

السـنة الثالثة - العدد (41) - يونيو 2022

المحتويات

08 الافتتاحية: الحوار الوطني في مصر.. من أين ينطلق؟
د. عبد المنعم سعيد

10 فتح المجال العام.. معايير الدمج والاستبعاد
د. جمال عبد الجواد

14 إشكاليات الحوار حول مكافحة الإرهاب والتطرف
د. دلال محمود

18 متطلبات أساسية لتحسين ملف حقوق الإنسان
أ. عزت إبراهيم

22 أولويات مشتركة لتفعيل دور المجتمع المدني
د. أيمن عبد الوهاب

28 مقاربة مقترحة لفهم تحولات الكتلة الشبابية
أ. سمير مرقص

34 دور الدولة الاقتصادي وعلاقته بالقطاع الخاص
أ. مجدي صبحي

38 عجز الموازنة وتنسيق السياسات المالية والنقدية
أ. عبد الفتاح الجبالي

46 البورصة المصرية.. الأزمة ومقترحات التطوير
د. مدحت نافع

54 مستقبل السياسة الزراعية في ظل الأزمات العالمية
د. أشرف كمال عباس

60 نحو إصلاحات ضرورية لقطاع الطاقة البديلة
د. أحمد سلطان

66 خبرات ومحددات فاعلية إدارة الحوار الوطني
د. حسن أبو طالب

74 مؤشرات أساسية حول قضايا اقتصادية واجتماعية
هبة زين

3 متطلبات أساسية لتحسين ملف حقوق الإنسان

أ. عزت إبراهيم

*رئيس وحدة دراسات الإعلام بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

*متحدث رسمي باسم المجلس القومي لحقوق الإنسان

تنطلق رؤية إصلاح المسألة الحقوقية في مصر من أرضية تعزيز الحقوق والحريات باعتبارهما مكونًا رئيسيًا في الحوار الوطني الشامل المرتقب بين كل القوى الفاعلة في المجتمع المصري، كما تتوافق تلك الرؤية مع الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان المعلن عنها في الربع الأخير من العام الماضي. إذ تحدثت تلك الاستراتيجية عن عناصر القوة والضعف والتحديات التي تواجه تحسين ملف حقوق الإنسان في مصر، كما أشارت إلى ضرورة تحديث منظومة الحقوق الأساسية، وفقًا للدستور المصري. وعلى ذلك تشمل هذه الورقة تشخيصًا للوضع الراهن للحقوق والحريات في مصر، ثم تحديد ما تقدمه الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان للحوار الوطني، كما تحدد أخيرًا القضايا الرئيسية في المسألة الحقوقية أمام الحوار الوطني، وطبيعة الإصلاح التشريعي المطلوب في ملف الحقوق الأساسية.

أولاً- ملامح الوضع الحقوقي

• العلاقة بين الدولة والمنظمات الحقوقية: تشير الممارسة في السنوات السبعين التي تلت ثورة 23 يوليو في مصر، إلى أن الدولة تنظر إلى المجتمع المدني من خلال منظور أو علاقة "فوقية" تديرها من خلال تشريعات قانونية أو إجراءات أمنية، خاصة ما يتصل بعمل المنظمات الحقوقية في العقدين الأخيرين. ومن ثم، قد يكون الحوار فعالاً عندما نتطرق إلى فتح المجال العام أو المجال السياسي قبل النظر في القوانين، لأن مساحة العمل السياسي التي تسمح للكل بالعمل تحت مظلتها سوف تثمر عن مرونة أكبر في تطبيق القوانين، وربما تطوير بيئة تشريعية مواتية لحرية عمل المجتمع المدني، ومنح المنظمات الحقوقية مساحة أكبر.

• فرصة استعادة الإجماع الوطني: لا تزال فرصة بناء نظام ديمقراطي يتيح الحركة والتنظيم لكافة مكونات المجتمع المصري قائمة باستعادة إجماع وتوافق ثورة 30 يونيو، وهو أوسع تحالف

شعبي شهدته مصر على مدار تاريخها الحديث. إذ تعامل هذا الإجماع مع قضية الهوية وحماية الدولة المصرية من الانهيار أو الاختطاف بالأساس. ومن ثم، ينبغي التخلص من حالة عدم الثقة بين الطرفين (الدولة والمجتمع المدني / الحقوقي). فمن جهة، يتعين على أجهزة الدولة التخلص من ميراث التشكيك في نوايا ومقاصد الحركة الحقوقية والمدنية، بينما على الأخيرة أن تطور من عملها ليعكس أجندة وطنية داخلية لا ترتبط بالجهات الممولة لأنشطتها إلا بقدر ما يتيح فرصًا أكبر لتطوير وبناء القدرات والتدريب.

- الفجوة بين تصورات السلطة والمعارضة: إذ توجد فجوة واسعة بين تصورات السلطة السياسية من جهة، والمعارضين والجهات الخارجية المنتقدة للحالة الحقوقية في مصر من جهة أخرى، وهو ما اتضح جليًا في نقد الاستراتيجية الوطنية الصادرة لحقوق الإنسان في مصر من جانب عددٍ من المنظمات الحقوقية في الداخل والخارج؛ إذ اعتبرت تلك المنظمات أن هذه الاستراتيجية مجرد مناورة لإيهام المجتمع الدولي والدول المانحة بأن عملية إصلاح سياسي تجري في مصر، ومن ثم تكريس هذا الواقع وتحصينه من الانتقاد الدولي. مثل هذه الانتقادات للمنظمات الحقوقية هي نفسها التي يتم توجيهها لطريقة إدارة الحوار الوطني من جانب بعض القوى السياسية والجماعات الحقوقية. كما أشارت الانتقادات إلى أن وثيقة استراتيجية حقوق الإنسان تُشكل "حالة إنكار"، حيث لا تتعهد بوضع حدٍّ للانتهاكات المخالفة للدستور والقانون واللوائح الحكومية والتزامات مصر الدولية، وإنما تكتفي فقط بالتوصية بتوعية المواطنين.

- وتشمل انتقاداتُ المعارضين لنهج الدولة في التعامل مع حقوق الإنسان -أيضًا- الحديث المتكرر عن الالتزام بمبدأ "عالمية حقوق الإنسان غير القابلة للتجزئة"؛ إلا أن السياسات الواقعية تلتزم نهجًا خلاف المعلن عن الالتزام بالمواثيق والمعاهدات الدولية. أضف إلى ذلك، تأكيد السلطة السياسية أن قيم حقوق الإنسان العالمية هي "قيم غربية" بالأساس، ولا يمكن أن تنطبق على المصريين. ومن ثم فإن هناك رفضًا من السلطة لمبدأ التكامل بين الحقوق المدنية والسياسية مع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- ويرى المعارضون أنّ الخطاب الرسمي للدولة، والقيود المفروضة على حريات الرأي والتعبير، وتحجيم وإقصاء المنظمات الحقوقية المستقلة على مدى السنوات الماضية؛ هو المسئول عن تدهور ثقافة حقوق الإنسان. كما يعتبر نشطاء المجتمع الحقوقي في مصر أن الإجراءات الأمنية تطال أعدادًا كبيرة منهم، وتشمل إلى جانب الحبس الاحتياطي الممتد وأحكام محاكم أمن الدولة العليا؛ المنع من السفر، وتجميد الأموال، وحجب المئات من المواقع الإلكترونية، منها الإخباري والحقوقي، وهو ما يجعل الخطوات المطلوبة لإحداث تطور إيجابي في سجل الحقوق والحريات طويلة ومعقدة، ولا بد أن تتم بشكل سريع وأقل تعقيدًا لإحداث فارق بين ممارسات السابق وما نرجوه في المستقبل، من وجهة نظر المعارضة.

ثانيًا- استراتيجية حقوق الإنسان

- تتحدث الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان عن مسئولية أمام التاريخ لمواصلة العمل الجاد لإعمال كافة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث تضع "هدفًا نهائيًا" هو "كفالة المساواة وتكافؤ الفرص للجميع"، في ظل التطلع لنقلة نوعية في كفالة الحقوق والحريات الأساسية، والتأكيد

على مبادئ المواطنة وسيادة القانون وفقًا لاستراتيجية التنمية 2030 التي ترتكز على إعمال الحقوق الأساسية باعتبارها محور عملية التنمية في البلاد.

- وتشير الاستراتيجية إلى ضرورة الإصلاح التشريعي، وعمل نقلة نوعية على المستويين التنفيذي والمؤسسي، من منظور أن حماية حقوق الإنسان "عملية تراكمية" و"مستمرة" وتظهر نتائجها بشكل "متدرج"، وأن طبيعة العمل في مجال الحقوق أنه لا يبلغ "الكمال" وتظل التحديات قائمة وموجودة، كما أن ثمة مبادئ أساسية تنطلق منها الاستراتيجية وتمثل مرجعية في أي تطور في الملف الحقوقي مستمدة من الدستور، والمستقر من أحكام القضاء والمحاكم العليا، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية.

- وتدرك الاستراتيجية أيضًا طبيعة التحديات القائمة من أجل تحقيق أهدافها في مصر، من بينها: أهمية الحاجة لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في ظل الموروثات الثقافية الخاطئة، وتنمية القدرات للكوادر في قطاعات الدولة، والحاجة إلى تعزيز المشاركة في الشأن العام وزيادة فاعلية الأحزاب السياسية والقنوات المؤسسية للتشاور مع المجتمع المدني، وتفعيل قانون تنظيم العمل الأهلي عام 2019 كفرصة لبناء شراكة فعالة مع المجتمع المدني.

- على الجانب الآخر، تطرح الاستراتيجية تحديات أخرى تتعلق بالصعوبات التي تواجه تحقيق التنمية الاقتصادية المستهدفة، والاحتياج للمزيد من التدابير لتعزيز العدالة الاجتماعية مع ارتفاع تكلفة المعيشة وزيادة الفجوة المجتمعية ومواجهة النمو السكاني وتحديات الأمن المائي. وأيضًا تقارب الاستراتيجية تحدي الإرهاب والاضطراب الإقليمي، عبر ضرورة وضع مقاربة شاملة على محورين، أحدهما التصدي للكيانات الإرهابية، والآخر التنمية الشاملة باعتبارها وسيلة للتصدي للعوامل الكامنة وراء الإرهاب (محاربة الإرهاب فكريًا بتطوير الخطاب الديني).

ثالثًا- قضايا ومتطلبات إصلاحية

ثمّة مجموعة من القضايا والمتطلبات الإصلاحية للمسألة الحقوقية أمام الحوار الوطني المرتقب، والتي تعكس في الوقت ذاته رؤية المجلس القومي لحقوق الإنسان، من أبرزها ما يلي:

- الانتهاء من عمل لجنة العفو الرئاسي، وتصفية قضايا المحكوم عليهم، وغلق ملف المحبوسين في قضايا تتعلق بحرية إبداء الرأي والتعبير أو أنشطة سياسية.

- إدخال تعديلات على قانون الإجراءات الجنائية، خاصة ما يتعلق بتطبيق القانون 145 لسنة 2013، وتقنين التعامل مع مبررات الحبس الاحتياطي، وعدم التوسع في استخدامه كعقوبة أو وسيلة لتقييد حرية النشطاء السياسيين أو الصحفيين أو المواطنين، من خلال إيجاد بدائل للحبس الاحتياطي، والعودة إلى توفير ضمانات بضوابط ومبررات ومدة الحبس الاحتياطي المنصوص عليها في تشريع عام 2006، وإلغاء تعديلات 2013، وإيجاد بدائل للحبس الاحتياطي كما هو معمول به في دول أخرى.

- تبني تشريع وطني يستهدف استئناف جميع الأحكام الصادرة أمام محاكم الجنايات التي صدرت من جميع أنواع المحاكم في السابق (وفقًا للمادة 240 من الدستور).

- تعزيز بيئة ممارسة الحق في التظاهر، وتقييم الإجراءات الإدارية الخاصة به، ومن بينها التقدم

للحصول على تراخيص والاشتراطات والخطوات دون الاخلال بالنظام العام. ومن ثم إعادة النظر في التشريع 107 لسنة 2013.

- اقتراح قانون حرية إتاحة وتداول المعلومات من الجهات المختصة، ومساءلة من يقومون بحجب المعلومات.

- تقوية بيئة عمل الأحزاب، وإتاحة الفرص المتساوية أمامها في العمل العام، وضمان تمثيل أكبر عدد منها في المجالس الوطنية المنتخبة عن طريق تعديل التشريعات المقيدة لعملها، والتوافق على نظام انتخابي يعزز تمثيل الأحزاب، ورفع القيود أمام فرص تنمية الأحزاب لمواردها من خلال قانون جديد للأحزاب بديلاً عن القانون رقم 40 لسنة 1977 وتعديلاته رقم 12 لسنة 2011.

- إعادة النظر في القيود المفروضة على حرية الممارسة الإعلامية، وتقييم الممارسات المتعلقة بملكية الصحف والقنوات الفضائية. وإقرار ميثاق يضمن التنوع في وجهات النظر والضيوف في البرامج الحوارية حتى يضمن المشاهد تكوين وجهة نظر موضوعية. ومراجعة لائحة الجزاءات الخاصة بالمجلس الأعلى للإعلام لعام 2019.

- تعزيز بيئة عمل المنظمات الأهلية، ورفع القيود عن عملها، وتخفيف نصوص العقوبات الواردة في القانون 149 لسنة 2019. وتيسير إجراءات الإشهار وحصول المنظمات على التمويل الواردة في اللائحة التنفيذية رقم 104 لسنة 2021.

- الإسراع في استصدار قانون الإدارة المحلية وإجراء الانتخابات المحلية وإحكام آليات الرقابة على أداء السلطة التنفيذية لتفعيل الرقابة الشعبية.

- تطوير التعامل مع ملف الغارمات، وإعادة النظر في التشريعات التي تصل بالمواطنات إلى السجن

في تلك القضايا، حفاظًا على الأسرة المصرية بالنظر في المقترح التشريعي لمشروع قانون العقوبات البديلة للعقوبات السالبة للحرية في الجرائم البسيطة.

- تبني سياسة تشريعية لمراجعة الجرائم التي يعاقب عليها الجاني وجوبيًا بالعقوبات السالبة للحرية، وتعظيم قيمة الغرامة خاصة في الجرائم البسيطة التي لاتمثل خطورة إجرامية حقيقية.

- ضرورة وضع تنظيم تشريعي لمبدأ عدم سقوط الدعويين الجنائية والمدنية بالتقادم في كل ما من شأنه الاعتداء على الحرية الشخصية في حال كون الجاني موظفًا عامًا أو بسبب استغلال وظيفته.

- استصدار تشريع كامل للعنف ضد المرأة.

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

100 شارع الميرغني, مصر الجديدة,القاهرة،مصر

/ecsstudies